تعقيباً على قرار «فيتش» بتثبيت التصنيف السيادي للكويت عند AA مع تغيير النظرة المستقبلية من «مستقرة» إلى «سلبية»

حمادة: الاقتصاد الكويتي «قوي ومتين» ومدعوم من «صندوق الأجيال»

■ أولوياتنا في السلطة التنفيذية خلال المرحلة القادمة تعزيز السيولة في الخزينة ■ ضرورة تضافر جهود جميع الجهات والعمل كفريق واحد لتحقيق استدامة المالية العامة

وزير المالية خليفة حمادة

قال وزير المالية خليفة حمادة إن المركز المالي للكويت قوي ومتين لكونه مدعوما بالكامل من قبل صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والذي يشهد نموا مستمرا بفضل جهود القائمين عليه.

وأضاف حمادة تعقيبا على قرار وكالة فيتش بتثبيت التصنيف السيادي للكويت عند AA مع تغيير النظرة المستقبلية من «مستقرة» إلى «سلبية» ان ما تعاني منه المالية العامة والتي تتعلق بالإيرادات والمصروفات السنوية من اختلالات هيكلية، أدى إلى قرب نفاد السيولة في خزينة الدولة (صندوق الاحتياطي العام). وذكر وزير المالية أن من أهم أولوياتنا في السلطة التنفيذية خلال المرحلة المقبلة هو تعزيز السيولة في الخزينة، مؤكدا ضرورة تضافر جهود جميع الجهات والعمل كفريق واحد لتحقيق استدامة المالية العامة. وكانت وكالة فيتش قد أكدت تصنيفها الائتماني السيادي للكويت لعام 2021 عند المرتبة «AA» مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

وقالت الوكالة ان تخفيض النظرة المستقبلية يعكس مخاطر السيولة قصيرة الأجل والمرتبطة بالنفاد الوشيك لصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب إذن للحكومة بالاقتراض، حيث يتجذر هذا الخطر في الجمود السياسي والمؤسساتي الذي يفسر أيضا عدم وجود إصلاحات مؤثرة لمعالجة العجز المالي الكبير في الميزانية العامة للدولة، والضعف المتوقع في أرصدة الموازين المالية والخارجية للكويت، ومع ذلك ستظل تلك الأرصدة من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها الوكالة. وتوقعت الوكالة أن عدم تمرير قانون دين عام جديد قد يؤدي الى نفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام في الأشهر المقبلة ما لم تتخذ مزيدا من التدابير لمعالجة أوضاعه، مشيرة الى أن استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اضطراب اقتصادي كبير. ووفقا للسيناريو الأساسي للوكالة الذي يفترض أن الحكومة ستجدد موارد صندوق الاحتياطي العام لتجنب النضوب حتى بدون أي تشريع جديد من قبل مجلس الأمة، واستمرار الحكومة في خدمة الدين (حيث تبلغ نحو 400 مليون دينار وبنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021)، إلا أنه لاتزال هناك درجة من عدم اليقين.

وتوقعت الوكالة أن يتسع عجز الميزانية العامة (بعد إضافة دخل الاستثمارات الحكومية) الى نحو 6,7 مليارات دينار أو ما نسبته 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20/2021. وعلى صعيد الإيرادات العامة، تتوقع الوكالة انخفاضه بنحو 33٪ ليصل الى ما يزيد قليلا على 14 مليار دينار أو ما نسبته 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه.

أما بالنسبة للمصروفات العامة، فتتوقع أن تتماشى مع المصروفات الفعلية للسنة المالية السابقة عند نحو 21 مليار دينار أو ما نسبته 62٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من المصروفات المرصودة في الموازنة العامة في السنة المالية 2020/2021. وعلى مدار السنة المالية الحالية، خصصت الحكومة ما مجموعه 740 مليون دينار (أقل من 2٪ من الناتج المحلي الاجمالي) كإنفاق إضافي لمكافحة فيروس كورونا ودعم القطاع الخاص، والذي قابلته مدخرات في بنود أخرى، بما في ذلك انخفاض الدعوم الحكومية.

عجز في خانة العشرات

في ظل عدم وجود إصلاحات مالية كبيرة أو حدوث انتعاش في الطلب العالمي على النفط، تتوقع الوكالة أن يبقى عجز الميزانية العامة في خانة العشرات على المدى المتوسط الى الطويل. وتتوقع أن تسجل الميزانية العامة عجزا ماليا بنحو 7,5 مليارات دينار أو ما نسبته 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية القادمة 2021/2022، بافتراض أن متوسط سعر برميل النفط سيبلغ نحو 45 دولارا للبرميل ومتوسط الانتاج عند نحو 2,4 مليون برميل يوميا. وفي ظل نفس الافتراضات، فإن مشروع الموازنة العامة الأخير يخطط لزيادة واسعة النطاق في الإنفاق العام الى نحو 23 مليار دينار أو ما نسبته 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الوكالة تتوقع أن تكون الزيادة الفعلية في الإنفاق أقل من ذلك. وتقدر أن متوسط سعر برميل النفط التعادلي للموازنة العامة سيصل الى نحو 80٪ للبرميل عند مستويات الانتاج الحالية للنفط. وبموجب منهجية وزارة المالية في إعداد التقارير المالية، والتي لا تتضمن دخل الاستثمارات الحكومية، تتوقع الوكالة أن يصل عجز الميزانية العامة (بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) الى نحو 10 مليارات دينار أو ما نسبته أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2020/2021. وهذا يتوافق الى حد كبير مع الاحتياجات التمويلية للميزانية العامة.

ميزانية قوية

ورجحت الوكالة أن تظل الميزانية العامة في الكويت من بين أقوى الميزانيات السيادية التي تصنفها وكالة فيتش، حتى مع افتراض وجود إصلاحات مالية محدودة وعدم انتعاش أسعار النفط أو كميات الإنتاج. وفي ظل عدم إفصاح الحكومة عن حجم أصول وأداء الهيئة العامة للاستثمار، تتوقع الوكالة أن يصل صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار نحو 581 مليار دولار أو ما نسبته 652٪ من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية 2020، وذلك بالرغم من السحوبات من صندوق الاحتياطي العام.

القطاع المصرفي.. منظم

وأشارت الوكالة الى أن معظم السمات الهيكلية للكويت أضعف من متوسط أقرانها في التصنيف «AA»، بما في ذلك مؤشرات البنك الدولي لمعايير الحوكمة. ويتمتع القطاع المصرفي بمعدلات رسملة جيدة، وهو منظم بشكل جيد من قبل بنك الكويت المركزي، حيث يبلغ متوسط مستوى تقييم الجدوى للقطاع المصرفي الكويتي عند «BBB». كما يعتبر الاقتصاد الكويتي من أكثر الاقتصادات اعتمادا على النفط بين الحكومات المصنفة من قبل الوكالة، وقد ساهم القطاع النفطي بأكثر من 90٪ من الصادرات ونحو 60٪ من إجمالي الايرادات العامة في الميزانية (بما في ذلك دخل الاستثمار) خلال عام 2020.

الاقتصاد الكويتي في 2021.. نمو معتدل

توقعت الوكالة أن يشهد الاقتصاد الكويتي انتعاشا اقتصاديا معتدلا هذا العام مع بدء تلاشي الصدمة المزدوجة لانخفاض إنتاج النفط وڤيروس كورونا. كما من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انكماشا بنحو 7٪ (انكماش القطاع النفطي بنحو 9٪، وانكماش القطاعات غير النفطية بنحو 4٪) في عام 2020. مع انتعاش الطلب العالمي على النفط

وإعادة النظر في حصص إنتاج أوبيك، فإن هناك احتمالا بأن ترفع الكويت الانتاج تدريجيا نحو الطاقة الانتاجية الحالية البالغة 3,1 ملايين برميل في اليوم (والتي تخطط مؤسسة البترول الكويتية لزيادتها الى 3,5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2025. كما يمكن أن يؤدي بدء تحديث المصافي ومشروع الوقود النظيف لمؤسسة البترول الكويتية وزيادة إنتاج الغاز الى دعم النمو في السنوات 2021ـ2022.

العوامل المؤثرة على التصنيف

قال الوكالة ان أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي، هي السمات الهيكلية حيث ان استمرار استنزاف موارد صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام، أو تشريع يسمح بالنفاذ الى أصول صندوق الأجيال القادمة، أو قيام الحكومة بتدابير استثنائية لضمان استمرارها في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمة الدين. كما ان من ضمن العمل المؤثرة سلبا هي المالية العامة، حيث ان التآكل المستمر لمتانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة. كما حددت الوكالة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي وهي المالية العامة حيث ان اعتماد الحكومة لاستراتيجية تمويلية واضحة ومستدامة من خلال تمرير القوانين التي تسمح بإصدار الدين بانتظام أو النفاذ الى صندوق الأجيال القادمة، مصحوبة بأدلة على أن المؤسسات والنظام السياسي في الكويت قادرة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل من خلال إجراءات لتنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة للدولة.

تدابير استثنائية لأزمة السيولة

أشارت وكالة «فيتش» الى أن السلطات قد أبدت التزاما بتجنب أزمة السيولة ولديها المرونة لاتخاذ تدابير استثنائية لتحقيق هذه الغاية. وفي أغسطس 2020 أقر مجلس الأمة قانونا يجعل من تحقيق فوائض مالية شرطا مسبقا لتحويل 10٪ من الايرادات العامة الى صندوق احتياطي الاجيال القادمة، وسمح القانون الجديد بإلغاء التحويل للسنة المالية 2018/2019، وتبع ذلك شراء صندوق احتياطي الأجيال القادمة للأصول السائلة من صندوق الاحتياطي العام. ولفتت الى أنه لايزال هناك لدى صندوق الاحتياطي العام أصول غير سائلة يمكن تحويلها أيضا الى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، بما في ذلك مؤسسة البترول الكويتية، مبينة أنه بدون تشريع جديد، يمكن لصندوق الاحتياطي العام الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، كما حدث أثناء الغزو العراقي في 1990ـ1991، مع أن ذلك ليس خيارا تدرسه الحكومة في هذه المرحلة.

مطارات الشرق الأوسط لن تتعافى من «كورونا» قبل 2024

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن شركات الطيران في المنطقة تراجع جداول تسلم الطائرات الجديدة لأساطيلها، فيما يبدو من غير المرجح أن تشهد المطارات التعافي الكامل قبل عام 2024، مضيفة أن خارطة الطريق أمام شركات الطيران وشركات صناعة الطيران المرتبطة بها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تبدو صعبة وسط مخاطر الأمن البيولوجي ذات التطور السريع نتيجة انتشار جائحة كورونا.

وكانت منظمة اياتا للنقل الجوي ذكرت في إيجاز لها الشهر الماضي أنه في حين أن الانتقال من الوضع الحالي الذي تستنزف فيه الأصول النقدية للشركات إلى وضع توليد النقد يلوح في الأفق، إلا أن الأشهر الستة المقبلة ستظل تمثل تحديا لشركات الطيران.

وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تستمر شركات الطيران في حرق الأموال النقدية حتى الربع الاخير من 2021، حيث يتوقع حدوث انتعاش طفيف، ومع ذلك ليس من المتوقع أن تعود المطارات في الشرق الأوسط إلى مستويات حركة المرور قبل انتشار الوباء حتى عام 2024.

وتوقع المجلس الدولي للمطارات في تقريره الخاص بتوقعات الحركة الجوية العالمية للفترة بين عامي 2040/2020 نمو إجمالي حركة الركاب بمعدل مركب يبلغ 5,2٪ في المنطقة على مدى السنوات العشرين المقبلة، ولكن الانتعاش في الشرق الأوسط سيكون بطيئا وغير مؤكد، مع نمط متنوع ليستعيد الطلب عافيته. وتشير التقديرات إلى أن حركة المسافرين في الشرق الأوسط خلال عام 2020 قد بلغت 112 مليونا، أي أقل بكثير من توقعات مجلس المطارات العالمي لما قبل الوباء والتي بلغت 380 مليونا للعام 2020.

«بلومبيرغ»: لتوفير السيولة.. ونقل حصص من «بيتك» و«زين»

تحويل أصول «مؤسسة البترول» إلى «احتياطي الأجيال القادمة»

محمود عيسى

كشفت مصادر مطلعة لوكالة «بلومبيرغ» أن الهيئة العامة للاستثمار نقلت آخر أصولها العاملة من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة، مقابل الحصول على السيولة النقدية لسد العجز الشهري البالغ 3,3 مليارات دولار، الأمر الذي سيترك واحدة من أغنى بلدان العالم في مواجهة خيارات قليلة لدفع فواتير التزاماتها المالية.

وبحسب المصادر تشمل الأصول حصصا في بيت التمويل الكويتي (بيتك) وشركة «زين»، مبينة أنه جرى أيضا تحويل أصول من مؤسسة البترول الكويتية من «الاحتياطي العام» إلى صندوق الأجيال القادمة الذي يبلغ قيمته 600 مليار دولار، والذي يهدف إلى حماية ثروة البلاد لفترة ما بعد النفط، لافتا إلى أن القيمة الاسمية للمؤسسة تبلغ 2,5 مليار دينار. ووفقا لـ «بلومبيرغ»، فإنه مع اعتماد 80٪ من الدخل الحكومي على النفط، تحتاج الكويت إلى أسعار نفط عند مستوى 90 دولارا لضبط ميزانيتها الجديدة، مشيرة الى أنه يعمل أكثر من 80٪ من الكويتيين في القطاع الحكومي ويتمتعون بإعانات سخية، لكن الحكومة جاهدت لإجراء تعديلات طفيفة على الإنفاق في مواجهة معارضة واسعة النطاق.

من جانب آخر، ذكرت الوكالة إن اللجنة المالية في البرلمان بدأت مراجعة قانون الاقتراض مرة أخرى الثلاثاء الماضي، بعد يوم من اجتماع أزمة مع المسؤولين الحكوميين، ورفعت المراجعة التوقعات بحدوث ذوبان الجليد، لكن سياسة حافة الهاوية أزعجت مجتمع الأعمال، الذي حذر من أن التأخيرات المتكررة تحمل تكاليف طويلة الأجل.

وفي سياق يتعلق بالصندوق السيادي الكويتي، قالت «بلومبيرغ» إن مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، الذراع الدولية لصندوق الثروة السيادية الكويتي الذي يعتبر واحدا من أكبر صناديق الثروة السيادية بالعالم، ما زال متمسكا بقاعدته الاستثمارية في لندن على الرغم من الخلاف القانوني مع المديرين السابقين في مكتبه في المملكة المتحدة بشأن اتهامات بتضخيم المكافآت. وفي تعليقات قبل جلسة استماع بمحكمة التوظيف يوم الأربعاء، قالت الهيئة العامة للاستثمار إنها تواصل اعتبار لندن مركزا ماليا عالميا رئيسا وإنها واثقة من أنها ستستعيد الأموال العامة في غمرة نزاع قانوني في المحكمة العليا.

وقالت الهيئة في بيان لـ «بلومبيرغ»: «ليس لدينا أي خطط لنقل عملياتنا العالمية إلى مدينة أخرى، اذ نضع ثقتنا وإيماننا في محاكم المملكة المتحدة لإعادة الأموال العامة، وتكريم سمعة زملائنا الذين يعتبرون مكتب الاستثمار الكويتي وطنا لهم».

42٪ الإشغال الفندقي المتوقع بمدينة الكويت في 2021

علاء مجيد

توقع تقرير صادر حديثا عن مؤسسة كوليرز انترناشيونال ارتفاع نسبة الإشغال والعوائد في فنادق الكويت خلال العام 2021، حيث من المتوقع أن تصل نسبة الإشغال الى 42٪ بزيادة قدرها 61٪ عن نسبة الإشغال التي كانت عليها في العام الماضي 2020 والتي بلغت 25٪ فقط لتبقى الفنادق بمدينة الكويت بين أقل نسب الأشغال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويتزامن ذلك مع تطبيق الحكومة الكويتية لإجراءات احترازية متحفظة بشأن فرض القيود على السفر والتجمعات في إطار مكافحتها لانتشار فيروس كورونا. وحلت فنادق مدينة الكويت في المركز العشرين بين 24 ومدينة بفارق كبير في نسب الإشغال بالمقارنة بمدن الإمارات والسعودية باستثناء مكة المكرمة في ظل القيود المفروضة على أداء فريضة الحج والعمرة. وارتكزت المؤسسة في اعداد هذا التقرير على توقعات نسبة مستويات الاشغال المتوقعة لعامي 2020 و2021 مع وضع تأثير جائحة كورونا المحتمل في القطاع، مشيرة الى ان هذه التوقعات تشمل 24 سوقا فرعية من أسواق الفنادق في المنطقة.وتوقع التقرير حدوث انتعاش في إشغال الفنادق هذا العام بعد تعرض قطاع السفر والسياحة للضرر خلال العام الماضي، بسبب التأثير الواضح لتداعيات «كوفيد-19» الذي أثر سلبا على دول العالم ودول الخليج كافة.

قصة بيزوس و«أمازون».. إمبراطورية الـ 27 سنة بقيمة 1,7 تريليون دولار!

بعد 27 عاما يتنحى جيف بيزوس عن منصب الرئيس التنفيذي لشركة أمازون في وقت لاحق من هذا العام، تاركا خلفه إمبراطورية تبلغ قيمتها 1,7 تريليون دولار.

وعلى مدار الأشهر العديدة الماضية، شهدت شركة أمازون زيادة في الطلب، حيث أجبر تفشي ڤيروس كورونا الناس على التسوق عبر الإنترنت أكثر من أي وقت مضى، ومع وصول سهم أمازون إلى مستويات عالية جديدة، قفزت صافي ثروة بيزوس إلى أكثر من 194 مليار دولار.

لكن هذا النجاح لم يتحقق بين عشية وضحاها، حيث بدأ بيزوس مسيرته المهنية في عالم صناديق التحوط في التسعينيات، ثم ترك وظيفة بسيطة ليطلق شركته الخاصة، وفي عام 1994، قرأ بيزوس أن الإنترنت قد نما بنسبة 2300٪ في عام واحد، فقرر بيزوس مغادرة د. شو على الرغم من أنه كان لديه عمل رائع. حاول رئيسه في الشركة، ديڤيد شو، إقناع بيزوس بالبقاء، لكن بيزوس كان مصمما بالفعل على بدء شركته الخاصة، فقد شعر أنه يفضل المحاولة والفشل في شركة ناشئة على ألا يحاول مطلقا.

وقال لاحقا: «كنت أعلم أنني قد أندم بشدة على عدم مشاركتي في هذا الشيء المسمى الإنترنت الذي اعتقدت أنه سيكون حدثا ثوريا». «عندما فكرت في الأمر بهذه الطريقة... كان من السهل جدا اتخاذ القرار».

وبدأ بيزوس موقع Amazon.com في مرآب، في الأيام الأولى، كان الجرس يدق في المكتب في كل مرة يقوم فيها شخص ما بالشراء، وكان الجميع يجتمعون لمعرفة ما إذا كان أي شخص يعرف العميل. استغرق الأمر بضعة أسابيع فقط قبل أن يرن في كثير من الأحيان، وكان عليهم إيقافه.

في الشهر الأول من إطلاقها، باعت أمازون الكتب لأشخاص في جميع الولايات الخمسين وفي 45 دولة مختلفة، واستمرت في النمو، وتم طرح أمازون للاكتتاب العام في 15 مايو 1997.

وعندما جاء انهيار الدوت كوم، أطلق المحللون على الشركة اسم «أمازون بومب» «Amazon.bomb»، لكنها صمدت في وجه العاصفة وانتهى بها الأمر لتصبح واحدة من الشركات الناشئة القليلة التي لم تمح بفعل انهيار الإنترنت.

وفي عام 1998، أصبح بيزوس من أوائل المستثمرين في «غوغل»، حيث استثمر 250 ألف دولار، والتي كانت تساوي حوالي 3,3 ملايين سهم عندما تم طرح الشركة للاكتتاب العام في عام 2004، قيمة تلك الأسهم قد تعادل مليارات اليوم، إلا أن بيزوس لم يذكر ما إذا كان يحتفظ بأي من أسهمه بعد الطرح العام الأولي. والآن، بعد أكثر من 20 عاما من طرحها للاكتتاب العام، تبلغ القيمة السوقية لشركة أمازون أكثر من 1,56 تريليون دولار.